تشكل الدولة الوطنية في العالم العربي
ـ مدخـل تاريخـي ـ

The creation of the national state in the Arab world
-An historical approach-

أ.د/ محمـد أمزيـان،*
أستاذ التعليم العالي،
تخصص الفكر الإسلامي،
كلية الشريعة، جامعة قطر،
Mamezzian@qu.edu.qa

تاريخ الارسال: 2019/07/14 تاريخ القبول: 2019/10/23 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

يهدف هـذا البحث إلى استعـادة الحيثيـات التاريخيـة التي صاحبت تشكل الدولة القطرية في الوطـن العربي كمدخـل إلى فهم التحـولات السياسيـة التي تعرضت لها البلدان العربية في مرحلتها الانتقالية إبان الحقبة الاستعمارية، والتي أنهت نمط الحكم التاريخي العابر للحدود والقوميات. ويبرز البحث الإكراهات الخارجية التي صاحبت هذا التحول تحت ضغط الاحتلال العسكري، وتباين السياسات التي نهجها الاحتلال في عملية التجزئة تبعا للخصوصيات السياسية والتاريخية للبلدان العربية. وقد خلص البحث إلى أن عملية التحول إلى خضعت لها المنطقة العربية لم تكن ناتجة عن مسلسل تطور ذاتي متجذر في الزمن حيث تقدم الوقائع التاريخية الموثقة شواهد حاسمة على دور العامل الخارجي في إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: تشكل الدولة الوطنية، التجزئة في الوطن العربي، الاستعمار، المغرب العربي، حوض النيل، الهلال الخصيب.

Abstract

The purpose of this paper is to understand the historical circumstances that have affected the emergence of the national state in the Arab world. This historical approach will strongly contribute to more understanding of the political transformations experienced by the Arab countries during the transitional period under the authority of occupation. As it was shown in this paper, it is obvious that the modern national state has ended the pattern of

* **أ.د/ محمد أمزيان**، *Mamezzian@qu.edu.qa*

historical Islamic governance that transcends borders and nationalities. This paper also seeks to highlight the importance of the external constraints that accompanied the process of transformation under the pressure of the military occupation, and the various policies adopted to fragment the Arab world.
Keywords: The Emergence Of The National State, Fragmentation In The Arab World, Colonialism.

تقديـــــم:

تجتهد هذه الورقة في تشخيص بنية الدولة الوطنية القطرية، دولة ما بعد الاستعمار، من منظور نقدي وحدوي يعكس حالة القلق الذي باتت تمثله الدولة القطرية التي أصبحت تهدد مقومات الوحدة الناظمة لقواعد الاجتماع السياسي العربي الإسلامي. والسؤال الذي يشغلنا في هذا السياق يتعلق بمدى وفاء الدولة الوطنية القطرية المستجدة بالحفاظ على تماسك المجتمعات العربية التي كانت في مرحلة ما قبل الاستعمار عابرة للحدود والقوميات. فمع ظهور الدولة الوطنية عقب الاستقلال، تفككت الروابط القومية والسياسية التي كانت تضمن لشعوب المنطقة انسيابية حركتها داخل الجغرافيا السياسية الجامعة في غياب أي شكل من أشكال الحواجز الحدودية التي لم يكن لها أي وجود في القاموس السياسي الناظم لعلاقات الجوار آنذاك.

وهذه الفرضية التي تشكل المحور الأساسي لهذا البحث تثير الكثير من الجدل حيث يحاجج بعض الدارسين المعاصرين بأن الدولة القطرية كان لها وجود تاريخي سابق على العهد الاستعماري،[1] كما يجادل آخرون بأن ظاهرة التجزئة السياسية متجذرة في الواقع السياسي العربي وليست من قبيل ما يعرف بالمؤامرة الاستعمارية.[2] يضعنا هذا المدخل إذن أمام واحدة من الإشكالات السياسية المتصلة بتحديد هوية الدولة الوطنية التي أفرزها الاستقلال، وما ترتب على ذلك من جدل حول مدى شرعية هذه الدولة. وقد رجحنا في هذه الدراسة اعتماد المقاربة التاريخية التي تحاول استعادة السياقات التاريخية التي صاحبت تشكل الدولة القطرية منذ لحظاتها الجنينية في مرحلتها الاستعمارية، قبل أن يتم الإعلان عن وجودها القانوني ككيان سياسي يتمتع بالسيادة، بالرغم من الجدل الحاد حول هذه السيادة التي توصف عادة بالمنقوصة في ظل علاقة التبعية التي باتت تحكم دول الأطراف بمركزها الإمبريالي.

أما من حيث الامتداد الجغرافي، فتقتصر هذه الدراسة على المناطق العربية التي خضعت للاحتلال العسكري المباشر حيث تظهر دول هذه المناطق تشابها كبيرا في نشأتها تحت سلطة الاحتلال وبإدارته المباشرة.

أولا/ التجزئة وتشكل دول المغرب العربي

تعتبر مجموعة دول المغرب العربي نموذجا لنمط الدول التاريخية التي خضعت لتغييرات بنيوية ووظيفية، فضلا عن المتغيرات المتعلقة بالجغرافيا السياسة لتلك الدول وما ترتب عنها من مضاعفات خطيرة أنهت وبشكل كامل القواعد التي كانت تحكم علاقات الجوار فيما بينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا. لقد أدت المجابهة مع الاستعمار في المغرب العربي إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر لاستقلال هذه البلدان هو استرجاع السيادة الضائعة وإعادة بناء الدولة على قاعدة قطرية. وقد عمدت حركات التحرر الوطنية إلى تعبئة الطاقات الرمزية والمؤسسية، واستغلالها لفائدة الدول القطرية وكأنما هي كيانات تمثل أمما في حد ذاتها. وكما لاحظ محمد عابد الجابري فإن فكرة المغرب العربي في هذه الفترة كانت دائما تحدد بالسلب حيث كانت تعني الانفصال عن فرنسا واسترجاع السيادة الوطنية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية، كما لاحظ أيضا أن "الشيء الوحيد الذي كانت تسمح به المعطيات الداخلية والدولية هو ما حدث بالفعل: توظيف مفهوم الوحدة في الكفاح الوطني القطري بغية خلق نقيضه: الدولة القطرية العربية."[3]

هذه الخلاصة التي انتهى إليها الجابري تبدو وجيهة إذا ما فحصت في ضوء التجارب التحررية لدول المنطقة، وهو ما سنعمل على توضيحه من خلال استعادة تجربة كفاحها من أجل الاستقلال، وما تمخض عنه الاستقلال من تجزئة.

ففي المغرب الأقصى توحدت القوى الوطنية والعرش معا حول المطالبة بالاستقلال كرد فعل على واقع الاحتلال، وكان مطلب الاستقلال ضمن الحدود القطرية هو الخيار الأول والمتاح عمليا في ظل الاستعمار. وبالعودة إلى بعض أدبيات الحركة الوطنية المغربية، تستوقفنا تلك الحماسة التي كانت تظهرها القوى الحزبية في تلاحمها مع العرش ضد المناورات الاستعمارية التي بلغت ذروتها مع نفي محمد الخامس بدعم من عملاء الاحتلال وخونة الوطن في الداخل. وكمثال على هذا التلاحم الذي وحد الطرفين الرسمي والشعبي حول مطلب الاستقلال، كان الشعار الذي رفعه حزب الشورى والاستقلال على سبيل المثال: "نحيا لمجد

الوطن، ونموت ليحيا الوطن، إلى الأمام دائما إلى الأمام، تحت راية مولانا الملك الهمام"[4]. ومن الواضح أن مفهوم "الوطن" كما يرد في هذا الشعار كان تعبيرا واعيا عن مدى هيمنة النزعة القطرية على وعي النخبة السياسية التي عرفت بميولها الإسلامية الواضحة، وهو ما تدل عليه تلك الحواشي التي كتبها الأستاذ الكبير المرحوم إدريس الكتاني عضو المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال آنذاك في شرحه لبعض المبادئ التي تأسس عليها الحزب كما تدل عليه الفقرات الآتية:

- "الشعب: وهو مصدر جميع السلطات، **والقوة الحامية للسيادة الوطنية**، والشعب يحكم نفسه بنفسه، بواسطة حكومته التي يختارها ويرضاها"؛
- "الملكية الدستورية: الملك رئيس الدولة الأعلى، **ورمز سيادتها الوطنية، ووحدة ترابها**، واستقلالها الكامل"؛
- الوحدة المغربية: بعد أن يحدد حدود المغرب، يقول: **والمغرب بمناطقه كلها جزء لا يتجزأ، ووحدة ترابه السياسية يجب أن تتم بإنهاء الاحتلال الأجنبي.**[5]

هكذا كان مطلب الدولة الوطنية بحدودها القطرية تُحَدَّدُ بالسلب فعلا، إذ لم يكن لمعنى الاستقلال عن الاحتلال سوى غاية واحدة: تحقيق السيادة ضمن الحدود الجغرافية المتوارثة تاريخيا، وعلى أنقاض الروابط التقليدية التي كانت تنتظم الجوار الممتد جغرافيا. وضمن هذا السياق الكفاحي القطري، جاء استقلال المغرب عام 1956 ليعمق واقع التجزئة التي باتت العنوان الأكثر تعبيرا عن مرحلة ما بعد الاستعمار.

ومع أن الاستقلال ضمن الحدود القطرية المتوارثة بمعناها التاريخي كان مقبولا كهدف مرحلي، إلا أننا لا نجد بالمقابل ما يبرر ذلك الاندفاع الذي أظهرته آنذاك القوى الوطنية المغربية، الرسمية والحزبية على السواء، نحو تمجيد الذات القطرية، وغياب أي مبادرة للتعبير عن حسن النوايا بخصوص التوجه المستقبلي نحو العمل الوحدوي الذي كان من شأنه أن يؤسس في مرحلة ما بعد الاستعمار لإمكانية تحقيق الوحدة أيا كان شكلها وأساسها. وبغض النظر عن مدى إدراك النخب السياسية المغربية، للمخاطر التي ستنجم مستقبلا عن هذه النزعة القطرية، فالمؤكد أن هذا التوجه كان يلتقي بغير قصد مع رغبة الإدارة الاستعمارية التي كانت قد حسمت الأمر لصالح الدولة القطرية بحدودها السياسية التي جعلت منها في مرحلة الاستقلال دولا أجنبية عن جوارها السياسي.

أما في الجزائر، فكما هو معلوم تاريخيا، كان هذا البلد خاضعا للسيادة العثمانية منذ عام 1518، وبقي كذلك إلى تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1830. وبعد ظهور الحركة الوطنية الجزائرية مطلع العشرينات من القرن العشرين، غدت مسألة الاستقلال قضية وطنية مركزية في الكفاح الوطني الجزائري. وبالرغم من حالة الانقسام الذي حصل بين دعاة الاندماج وسياسة المرحلية من جهة، وبين دعاة الاستقلال الكامل والانفصال عن دولة الاحتلال من جهة ثانية، كان لزاما أن يتوحد الشعب الجزائري حول هدف واحد: إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال. كما أن تعنت الاحتلال الفرنسي وعدم استعداده لتلبية مطلب الاستقلال فرض على الشعب الجزائري إنهاء ثلاثة عقود من التفاوض ليتوحد حول الكفاح المسلح ضمن "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" التي تأسست في العاشر من أكتوبر عام 1954، والتي أعلنت الثورة المسلحة ضد الاحتلال. وفي سبتمبر 1958 أعلنت الجبهة عن تشكيل "الحكومة الجزائرية المؤقتة" التي حظيت باعتراف عربي وإفريقي واسع، وهي التي اضطلعت بمهمة التفاوض مع الاحتلال الفرنسي تحت ضغط المقاومة المسلحة ليتم الإعلان عن الاستقلال وميلاد الدولة الجزائرية عام 1962.[6]

وفي تأريخه لمفاوضات الاستقلال في "إفيان"، وكما حدث مع التجربة المغربية تماما، يضعنا القيادي الجزائري بن يوسف بن خدة الذي كان رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة أمام جملة من الثوابت التي لم تكن تقبل المساومة هي: **الوحدة الترابية، ووحدة الأمة الجزائرية، والسيادة الجزائرية.**[7] ومن الواضح أن هذه "الثوابت" التي هي نسخة طبق الأصل من "الثوابت" التجزيئية المغربية المشار إليها آنفا لا يمكن أن تفهم إلا من حيث كونها رَدَّ فعل على نقائضها الاستعمارية، مما يجعلنا أمام مشروعين متناقضين أفصحا عن نفسيهما في مفاوضات "لوسارن" بين الجنرال ديغول والحكومة الجزائرية المؤقتة: فقد كانت المطالبة بالسيادة الكاملة في مقابل الحكم الذاتي، وكانت وحدة التراب الوطني في مقابل فصل الصحراء عن الجزائر، كما كانت وحدة الأمة الجزائرية في مقابل تجزئة الجزائر على أساس المجموعات العرقية العربية والقبائلية والمزابية والفرنسية.[8] وإذا نظرنا إلى تلك الثوابت في سياقها التاريخي يتضح أنها كانت في الواقع أهدافا مرحلية لغاية أسمى هي فك الارتباط بسلطة الاحتلال، وكان المنطق التاريخي يقتضي أن تستثمر دولة الاستقلال المكاسب التي حققتها لاستكمال مشروعها الوحدوي. لكن، وفي اتجاه معاكس لما هو متوقع، كانت الدولة القطرية المستقلة، شأنها شأن شقيقاتها التي خرجت من رحم الاستعمار، تعمل على إعادة إنتاج منطق

التجزئة في مرحلة الاستقلال برفضها العودة إلى حاضنتها الجغرافية الأصلية، ضمن شروطها التاريخية المستجدة.

وفي تونس، تلاحمت القوى الوطنية الشعبية والحزبية والرسمية ممثلة في الباي حول المطالبة بالاستقلال. وبعد مسيرة حافلة من النضال والمساومة مع سلطات الاحتلال، أعربت فرنسا سنة 1950 عن نيتها منح تونس استقلالا داخليا، وقررت تشكيل حكومة جديدة ممن سموا بـ"المعتدلين" لكي تتولى إدارة المفاوضات بالشكل الذي يرضي فرنسا. وبإزاء هذا التيار الذي كان يعبر عن توجه الطبقة البرجوازية بقيادة بورقيبة، تفجر الكفاح المسلح أواخر سنة 1952 بقيادة صالح بن يوسف الذي تجاوب مع لجنة "تحرير المغرب العربي" برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وبلغ قوام جيش التحرير التونسي سنة 1954 حوالي 120 ألف مقاتل، وبذلك عبر هذا الاتجاه عن مطالب الشعب التونسي في تحقيق الاستقلال الكامل ورفض سياسة المساومة البورقيبية. وفي سنة 1956 أعلنت فرنسا استجابتها لمطلب الاستقلال على أن يتولى قيادة تونس المستقلة جناح بورقيبة الذي ضمن المصالح الفرنسية، وذلك لقطع الطريق على جناح صالح بن يوسف الذي رأت فيه تهديدا لمصالحها، وبذلك تكون دولة تونس المستقلة قد ولدت في أحضان الاستعمار شأنها شأن شقيقاتها المجاورة.[9]

أما في موريتانيا، فلم يكن في المنطقة دولة مركزية تعطي للسكان هوية سياسية موحدة في ظل الصراعات الدموية المتوارثة بين الإمارات التاريخية التي حكمتها. وقد بدأ الاحتلال الفرنسي سلميا بالتوغل في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الموريتاني خلال القرن التاسع عشر، وفي ذلك التاريخ نهض كبار قادة المنطقة بتحمل أعباء الجهاد، وكان آخرهم الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيدي. ومع دخول الاستعمار الفرنسي رسميا بتوقيع معاهدة الحماية سنة 1903، انطلق الجهاد المسلح مجددا ضد قوات الاحتلال، وانتهى بعد ثلاثة عقود بالخضوع الكامل للإدارة الاستعمارية، وهو ما سيفسح المجال لظهور الحركة الوطنية الموريتانية التي ستواصل الكفاح من أجل الاستقلال.

ولكن مرحلة الحركة الوطنية ستزيد المشهد السياسي الموريتاني تعقيدا مع تنامي حدة الانقسام بين الأحزاب السياسية المناهضة للاستعمار من جهة والموالية له من جهة ثانية. ولم تكن الأحزاب الموالية لتلبي طموح الشعب الموريتاني في الاستقلال لجنوحها نحو مسالمة الاحتلال، وهو ما أفسح المجال للعمل الشعبي المسلح ابتداء من سنة 1956 بقيادة حرمة بن

بيانا الذي انضم إلى مكتب المغرب العربي في القاهرة، قبل أن يلتحق بالمغرب ليقود من شمال موريتانيا الكفاح المسلح باسم جيش تحرير موريتانيا.

هكذا كانت سنة 1956 محطة تحول في تاريخ الكفاح السياسي الموريتاني حيث وافقت فرنسا على استقلال موريتانيا وفقا للشروط التي تضمن استمرار مصالحها، ووضعت أمام النخب السياسيــة الموريتانيــة ثلاث خيــارات: **مشروع الانضمام إلى المغرب، والمشروع الإقليمي للصحراء، ومشروع الفيدرالية بين موريتانيا ومالي والسينغال**. وكان رد فعل النخبة السياسية الموالية يتجه إلى الدفع في اتجاه تشكيل كيان سياسي موريتاني ضمن الدائرة الفرنسية، بينما تبنت النخب ذات التوجه العروبي مشروع الدولة الموريتانية المستقلة. وفي سنة 1957، قام الجناح الموالي للاحتلال بقيادة المختار ولد داداه بالدعوة إلى تحقيق الاستقلال الذاتي في إطـار "الاتحاد الفرنسي"، وهو ما تحقق فعلا بتاريخ 21 يونيو 1957، حيث تشكلت أول حكومة وطنية ليظهر معها الكيان السياسي الموريتاني باسم "الجمهورية الموريتانية الإسلامية". لكن هذا الحل الذي رهن مستقبل موريتانيـا بالمصالـح الفرنسية لم يكن ليرضي الوطنيين الموريتانيين، ومن ثم شهدت سنة 1960 انطلاق مظاهرات شعبية ضخمة تنادي بسقوط الاستعمار وأعوانه، وتطالب بالاستقلال التام، وهو ما تم الإعلان عنه بتاريخ 28 نوفمبر 1960.[10]

وفيما يتعلق بالحالة الليبية، فجر الاحتلال الإيطالي سنة 1911 مقاومة عسكرية التحم فيها الشعب بالحكومة، انتهت بأسر المجاهد عمر المختار وإعدامه سنة 1931. وعلى مستوى الكفاح السياسي، استقر محمد بن إدريس السنوسي في القاهرة منذ سنة 1923، ليبدأ من هناك تنظيم مقاومة الاحتلال الإيطالي بدعم بريطاني مشروط بتقديم الدعم العسكري في حربها ضد إيطاليا، ودون تقديم أية ضمانات حول مستقبل ليبيا واستقلالها. وعلى إثر هذا الدعم الملغوم افتتح في القاهرة مكتب تجنيد الليبيين لجيش التحرير أواسط غشت 1940 تحت اسم "القوات العربية الليبية" التي بلغ قوامها أربعة عشر ألف مقاتل، وانخرط الليبيون في حرب شرسة ضد إيطاليا انتهت بسيطرة بريطانيا وفرنسا على ليبيا سنة 1943، وتوافق القوى الاستعمارية لاحقا على تقسيم ليبيا بين القوى الاستعمارية الثلاث المتنافسة: **منطقة فزان لفرنسا، وطرابلس لإيطاليا، وبرقة لبريطانيا**.

وفي سنة 1947 كانت قد تشكلت لجنة دوليــة لتسويــة مشكلة المستعمــرات الإيطالية، وزارت اللجنة المناطق الليبية الثلاث طرابلس وفزان وبرقة لاستقصـــاء الرأي بشأن

مستقبل ليبيا، وكانت نتائج تقريرهـا تشير بوضوح إلى إجمـاع النخب السياسية على التحرر من الحكـم الأجنبي وتحقيق استقلال ليبيا الموحدة[11].وبعد سلسلـة من المنـاورات والمنافسات الدولية، قررت بريطانيـا عام 1947 منح منطقة برقة التي كانت تقع تحت نفوذهـا العسكري استقلالها، وتوحيد البلاد تحت حكم الأسرة السنوسية، وهوما تحقق مع صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر 1949 الذي نص على منح ليبيا استقلالها بمناطقها الثلاث. وفي سنة 1951 تم الإعلان عن ليبيا المستقلة، بنظام ملكي دستوري اتحادي تحت حكم الملك محمد بن إدريس السنوسي.[12]

ثانيا/ التجزئة وتشكل دول حوض النيل

وفي منطقة حوض النيل التي خضعت للاحتلال البريطاني، لا يختلف الوضع عن الاحتلال الفرنسي في منطقة المغربي العربي حيث تمخضت مطالب الاستقلال عن ميلاد الدولة القطرية بحدودها السيادية. وتعتبر الحالة المصرية نموذجا للدور الاستعماري في ظهور الكيانات السياسية القطرية. فقد كانت مصر من الناحية القانونية خاضعة للسيادة العثمانية، وخضعت للاحتلال البريطاني منذ عام 1982، وبدخول بريطانيا الحرب العالمية فرضت على مصر سنة 1914 نظام الحماية لتنتزعها نهائيا من السيادة العثمانية. ومباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 بدأت الحركة الوطنية تطالب بإلغاء الحماية وهو ما أفضى إلى ثورة 1919. ولعل المتغير الأهم الذي حملته هذه الثورة هو توحد القوى الوطنية المصرية حول فك الارتباط بالدولة العثمانية بما فيها أنصار الحزب الوطني الذي كان من أشد المدافعين عن الرابطة العثمانية بزعامة مصطفى كامل، وذلك ليقينهم بأن الدولة العثمانية كانت قد انتهت بعد هزيمتها في الحرب.

ولذلك، يرى بعض المحللين أن الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من ترتيبات أدت إلى ظهور عصر جديد في الشرق الأوسط، عصر الدولة الأمة ذات الطابع الإقليمي، كما أن المثقفين في هذه المنطقة أصبحوا أكثر تأكيدا على أن "الدولة الأمة" هي الشكل الصحيح والضروري من أشكال الدولة.[13] وابتداء من تاريخ نهاية الحرب الأولى، بدأت الحركة الوطنية المصرية مطالبتها بالاستقلال، وبعد مرور ثلاث سنوات على ثورة 1919 أعلنت بريطانيا سنة 1922 قرارا من جانب واحد يقضي باستقلال ناقص مع استمرار وجودها العسكري لحماية مصالحها في مصر. وتحت الضغط الشعبي المتزايد المنذر بالثورة، رضخ الاحتلال لمطلب

الاستقلال سنة 1936، بموجب عقد تحالف بين الطرفين على أساس "الصداقة والتفاهم" أباحت لبريطانيا حق استخدام كافة المرافق المصرية البرية والبحرية والجوية في حالة وقوع حرب، وامتيازات تجارية وعسكرية في قناة السويس، فضلا استمرار النفوذ البريطاني في شخص المندوب البريطاني الذي استمر في وظيفته تحت مسمى "السفير." [14]

وفي الحالة السودانية، نجد قدرا من التشابه مع الحالة المصرية بحكم تبعية السودان للرابطة العثمانية تحت حكم الإدارة المصرية. عندما دخل الاستعمار البريطاني بموجب اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر المبرمة في 19 يناير 1899، قاد علي دينار سلطان دارفور المقاومة السودانية منذ دخول الاحتلال باسم الجهاد ضد الاحتلال المسيحي، وتوالت المقاومة التي انطلقت من قبائل الجنوب السوداني وغيرها كالنوبا، ولم يتم القضاء عليها نهائيا إلا في سنة 1929، أي أنها دامت ثلاثة عقود كاملة.[15]

وقد كان انتهاء المقاومة المسلحة وخضوع السودان للسيطرة البريطانية إيذانا بظهور الحركة الوطنية التي ستقود الكفاح السياسي نحو الاستقلال. وأثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت الحركة الوطنية السودانية تتجه نحو المطالبة بالاستقلال حيث رفع مؤتمر الخريجين مذكرة إلى حكومة الاحتلال عام 1942 تضمنت مطالب إصلاحية كثيرة من بينها حق السودانيين في تقرير مصيرهم بعد انتهاء الحرب ووضع تشريع يحدد الجنسية السودانية، وإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك في الحكم في شكل الحكم الذاتي، وهو ما قوبل بالرفض من قبل حكومة الاحتلال. وبعد سلسلة من المفاوضات حول مصير السودان بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية وحكومة الاحتلال، ووسط واندلاع المظاهرات التي نادت بالثورة 1948، ظهر جيل جديد من الشبان الوطنيين أكثر عداء للبريطانيين، والذين سينادون باستقلال السودان ورفض الوحدة مع مصر. ومع الانقلاب الناصري سنة 1952، تخلت الحكومة المصرية عن مطالبتها بضم السودان لصالح مبدأ حق السودانيين في تقرير مصيرهم، ووافقت إدارة الاحتلال على توقيع اتفاق مع الحكومة المصرية لمنح السودان حكمه الذاتي بتاريخ 13 فبراير 1953، وتشكلت أول حكومة بتاريخ أول يناير 1954، تصاعدت بعدها مطالب كافة القوى السياسية بالاستقلال التام، وهو ما تحقق بتاريخ 19 دسمبر 1955.[16]

هكذا أفرز الاستقلال دولة قطرية ذات سيادة مستقلة، وبحدود إقليمية كانت بريطانيا قد رسمتها مع كل من أريتيريا وإثيوبيا والكونغو ويوغندا، دون أن تحسم الحدود الشمالية مع مصر وهو ما فجر أزمة الحدود في منطقة حلايب. وهذا الوضع السياسي

المستجد وإن كان قد حرر السودان من الحكم المصري وتاريخه السيئ الذكر، إلا أنه بالمقابل أخضع السودان لمنطق التجزئة الذي أصبح بموجبه أجنبيا عن جواره السياسي، كما أوجد دولة ذات سيادة هشة وعاجزة أمام الإرث الاستعماري الثقيل الذي عمل على مدى خمسة عقود ونصف من الممارسات العنصرية البغيضة على فصل جنوب السودان عن شماله. لقد كانت إدارة الاحتلال تعمل على جلب البعثات التبشيرية لتنصير سكان الجنوب مقابل إضعاف الثقافة العربية الإسلامية بمنع انتشار اللغة العربية والإسلام، وفرض اللغة الإنجليزية، ودعم اللهجات المحلية، ومنع التجار الشماليين من الوصول إلى الجنوب، وإخراج كافة الموظفين والإداريين المدنيين والعسكريين الشماليين من جنوب السودان، وهي السياسة التي عمقت الهوة بين شطري الدولة التي ولدت حبلى بالتناقضات التي أجهضت طموحات الشعب السوداني في الأمن والاستقرار والعيش الكريم في ظل دولة الاستقلال.

ثالثا/ التجزئة وتشكل دول منطقة الهلال الخصيب

مثلت ثورة الشريف حسين، أمير مكة، واحدة من التجارب المريرة في تاريخ تجزئة الوطن العربي. لقد دخل الشريف حسين في نزاع مع السلطة المركزية في الدولة العثمانية التي كان يعمل تحت إدارتها منذ سنة 1908. وبغض النظر عن أحقيته في هذا النزاع من عدمها، فقد راهن على بريطانيا للحفاظ على مركزه في السلطة ضدا على الدولة الأم على أمل تحقيق الدولة العربية الكبرى الموحدة. كان شريف مكة قد دخل في مفاوضات غير متكافئة مع الاحتلال البريطاني في وقت كانت فيه بريطانيا أكبر قوة احتلال للأراضي الإسلامية والعربية حيث كانت تحتل كلا من الهند، ومصر والسودان، وأجزاء من العراق منها البصرة وبغداد والموصل ما بين سنوات 1914-1918.

بدأت المفاوضات الثنائية العربية البريطانية على أساس مشروع التحالف العربي البريطاني الذي أعده نخبة من النشطاء العرب الطامحين إلى الانفصال، ويتكون من ثلاثة بنود أساسية:

أ/ اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربة وموافقتها على إعلان الخلافة العربية؛

ب/ اعتراف حكومة الشريف العربية بأفضلية بريطانيا في جميع المشاريع الاقتصادية في البلاد العربة؛

ج/ تعاون الفريقين إلى أقصى حد لمجابهة أية قوة أجنبية يمكن أن تهاجم مصالحهما.[17]

وقد قدم الشريف حسين مذكرته الأولى للتفاوض إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة هنري ماكمهون بتاريخ 14 يوليو 1915 جاء في مقدمتها: "لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر سلمه الله...، أود بهذه المناسبة أن أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة."[18] هذه الرسالة في حقيقة الأمر تعتبر وثيقة تاريخية ذات أهمية كبيرة في التدليل على نوعية الرجال الذين قادوا المنطقة العربية في أشد مراحلها حرجا وهي تواجه الاحتلال البريطاني الفرنسي.

وهكذا، وفي اتجاه معاكس لما كانت تقتضيه المرحلة من وحدة الصف الداخلي وتعبئة الشعوب العربية ضد الاحتلال، كان الشريف حسين يرسل للمحتل رسائل اطمئنان على ولائه وضمان ولاء شعوبه تحت ذريعة وهم المصالح المشتركة. وكانت هذه الرسالة مشفوعة بمذكرة تعاون شرح فيها شريف مكة رغبته في الانفصال عن الدولة العثمانية، وهي الرغبة التي راهن في نجاحها على الدعم البريطاني مقابل تعهده بضمان أفضلية المصالح الاقتصادية البريطانية في المنطقة العربية. وقد عكس نص المذكرة جهل الشريف حسين بحقيقة القوى الدولية المتصارعة على اقتسام نفوذها على المنطقة العربية، كما عكس حجم طموحه الشخصي نحو الزعامة العربية بضمانة بريطانية حيث نصب نفسه متحدثا باسم العرب قاطبة وهو ما لم يكن يتناسب مع صغر حجمه السياسي. جاء في نص المذكرة: "لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء قد قرروا أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يستلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة...، ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى...إنه بالنظر إلى هذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبها أو ممثلها على الاقتراحات الأساسية التالية: أولا: أن تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية...على أن توافق إنكلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين."[19]

وقد جاء رد مكمهون مراوغا حيث اعتبر الحديث عن الحدود التي اقترحها شريف مكة سابقا لأوانه، لكنه كعادة بريطانيا الخبيرة بسذاجة من كانت تخاطبهم من الحكام العرب، قطع له وعودا كاذبة مزخرفة بعبارات التبجيل المضللة. جاء في نص الرسالة: "إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية

الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رحال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين. بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشرف الشعور والإحساسات نحو الإنكليز. وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأي واحد وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنكليز والعكس بالعكس. ولهذه المناسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد علي أفندي وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها. وإنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة.[20]

وغني عن البيان أن الرسالة لعبت على الوتر الحساس بإظهارها تأييد طموح شريف مكة نحو الخلافة مع أنه كان الأقل وزنا في الساحة السياسية العربية، وفي وقت كان يواجه فيه حرب استنزاف ضد احتفاظه بإمارته على مكة من قبل آل سعود. لكن أهمية هذا الوتر تكمن في رمزية الخلافة التي كانت بريطانيا تدرك أنها تمثل الطعم الذي لن يتردد القوميون العرب في ابتلاعه تحت تأثير الدعاية البريطانية باستعادة حكمهم. وقد تتابع تبادل الرسائل بين الشريف وماكماهون بشأن تفاصيل الحدود، لكنها في مجملها ظلت ضمن الإطار العام للرسالتين الأوليين حيث كان الشريف يؤكد من جهته ولاءه المطلق لبريطانيا، بينما كان مكماهون يؤكد الدعم البريطاني المطلق لاستقلال العرب وتأسيس مملكتهم العربية الموحدة ضمن الحدود المتفاوض عليها في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا عمليا قد أنهت مفاوضاتها مع فرنسا في اتفاقية سايكس بيكو([21]) بشأن اقتسام نفوذهما على أراضي الدولة العربية الكبرى التي وعدت بها شريف مكة بغرض تجنيد العرب في حربها ضد الدولة العثمانية.

وبناءً على هذا الاتفاق الإطار، بدأ الطرفان مفاوضات الإعداد للحرب، أو ما عرف بالثورة العربية الكبرى، حيث لبت بريطانيا عن طريق ممثلها مكماهون كل مطالب الشريف بشأن نفقات الحرب المالية والعينية من السلاح والمؤن. وقد أورد حافظ وهبة تفاصيل مثيرة حول المبالغ المالية التي كانت بريطانيا تمنحها كرواتب شهرية مخصصة للشريف حسين وأبنائه الأمير فيصل والأمير عبد الله، والأمير علي والأمير زيد، إضافة إلى المبالغ التي كانت ترسلها لتمويل الثورة العربية، وما يليها من المؤن والسلاح، فضلا عن الخبراء العسكريين[22].

وما درى شريــف مكـة أن الرواتب والأموال التي تحمَّلتها بريطانيا كانت ثمنا له وللجيوش العربية التي كانت بالنسبة لها مجرد مرتزقة يخوضون حربا بالوكالة وتحت إمرتها ليس فقط لإسقاط الدولــة العثمانيـة، بل أيضا لتثبيت الاحتلالين البريطاني والفرنسي على الأرض العربية التي ارتوت بدمائهم.

ولكي تكتمل الصورة عن حيثيات التجزئة في هذه المرحلة التاريخية، نشير إلى الصراع السعودي الهاشمي الذي أسهم بقوة في تمكين الاحتلالين البريطاني والفرنسي من فرض مشروعهما بفضل التعاون الكبير الذي أظهره الطرفان العربيان المتنافسان على كسب ولاء الاحتلالين ضد بعضهما البعض. ومن الجانب البريطاني، كان هناك اتجاهان في التعامل مع هذه الصراعات الداخلية: الأول يمثله المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وكان يميل إلى دعم شريف مكة، والثاني تمثله الحكومة البريطانية في الهند، وكانت تفضل ابن سعود الحفاظ على النفوذ البريطاني في الخليج العربي، وهو ما تم فعلا.[23] بعد إنهاء حكم الهاشميين وسيطرة الملك عبد العزيز على الحجاز، بادرت فرنسا إلى الاعتراف به سلطانا على الحجاز، ومنحت نجله فيصل وسام "جوقة الشرف"، وأبرمت نيابة عن سوريا ولبنان اللذين كان تحت انتدابها اتفاقية سلام مع السعودية في يناير 1926، وهو ما يعني اعترافا رسميا من قبل الملك عبد العزيز بالانتداب الفرنسي على سوريا مقابل حصوله من فرنسا على إرادات أوقاف الحرمين من تونس.[24] هذه الخلفية التاريخية تضعنا أمام حقيقة لا تقبل المساومة، وهي أن وحدة الدولة العربية هي الثمن الذي كان يتعين دفعه للاحتلال، بينما كانت الدولة القطرية مكافأة رمزية لمن فاز بالصفقة مع السيد المحتل، وبشروطها التاريخية المعلومة.

وبالرغم من كل العداء المستحكم بين الفريقين، لم يجد الإخوة الأعداء ما يحول بين تآمرهما الفاضح وغير الأخلاقي مع الحكومة البريطانية ضد الدولة العثمانية التي أجمعا على أنها مكمن الداء والخطر. بعث شريف مكة رسالة مثيرة لطمأنة غريمه الملك عبد العزيز يقول فيها: "أنا وأنت أصدقاء وحلفاء للحكومة البريطانية صديقة العرب القوية، ولذا يجب علينا الاتحاد والتعاون مع بعضنا البعض لطرد الترك الماكرين."[25]

وإذا علمنا أن هذه الرسالة بعث بها في وقت كان فيه النزاع مع آل سعود مستحكما، فقد كان المغزى منها تهدئة الجبهة السعودية والتفرغ لإنجاز مشروعه الانفصالي عن الدولة الأم في أفق أن يتحول من مجرد أمير تابع للدولة العثماني على منطقة الحجاز إلى ملك يحكم الدولة العربية الكبرى التي وعده بها الاحتلال البريطاني، وهو الطعم الذي ابتلعه دون أن يفكر في

حقيقة النوايا العدوانية للاحتلال. وفي تناقض كامل مع مركزه الديني وعقيدة الولاء التي تجمعه بالدولة الأم، خاض ضدها حربا بالوكالة تحت لواء الغدر البريطاني سنة 1916. وفي الاتجاه نفسه، تقدم الملك عبد العزيز برسالة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها معونات إضافية لقاء مساندته لبريطانيا ضد الأتراك، ووافقت بريطانيا على منحه منحة شهرية إلى جانب الأسلحة.[26]

وعقب توقيعه معاهدة مع بريطانيا، خاطب "كوكس" ممثل الجانب البريطاني يقول: "تعلم سيادتكم أن مصلحتي مرتبطة مع الحكومة البريطانية الصديقة ضد كل الدول المقاتلة بصفة عامة، وضد الترك بصفة خاصة، نظرا لعداوتهم لنا. وقد يكون للعرب الآخرين عذرهم في اتخاذ موقف مخالف، ولكني أعتمد على الله أولا وعليكم ثانيا لأنكم أصدقاء لهم صفة الإخلاص والوفاء..."[27].

وبعد هذه الشواهد التي تشكل غيضا من فيض، نستطيع القول بأن صراع المصالح الذي أدارته بريطانيا بذكاء في خداع وكلائها في مكة والرياض، إضافة إلى تلاعبها بالثورة العربية، سهل على الاحتلال إنجاز مهمته التاريخية في المنطقة. لقد كانت الثورة العربية كما خططت لها بريطانيا ثورة استنزاف للقوة العسكرية العثمانية. وبالفعل، نجحت في إنهاء الوجود العثماني في سوريا والعراق بمجهود حربي عربي إسلامي، لكن تحت قيادة جيش الاحتلال وإشرافه، وانتهت باستنزاف الثورة العربية ذاتها، وطرد رموزها قبل تنفيذ مشروع التقسيم المبرم في اتفاقية سايكس-بيكو، وهو المشروع الذي تولدت عنه الكيانات السياسية المصطنعة التي ستأخذ شكلها النهائي بعد إعلان استقلالها، وهي العراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، بينما خضعت فلسطين للانتداب البريطاني تمهيدا لتسليمها للكيان الصهيوني.

وبعد هذا العرض الموجز للخلفيات التاريخية التي صاحبت ظهور الدولة الوطنية، ثمت حقائق تاريخية لا تقبل الجدال، وهي أن هذه الدولة كانت مدينة في ظهورها للتسويات التي فرضها الاحتلال الأوروبي للمنطقة العربية، وتحديدا بعد الحرب العالمية الأولى التي مثلت محطة مفصلية في تاريخ المنطقة العربية وجزء كبير من العالم الإسلامي، حيث طوت وبشكل كلي تاريخا من نمط الحكم الوحدوي الذي كان سائدا تحت السيادة الفعلية أو الإسمية للدولة العثمانية، ليضع المنطقة أمام نمط من الحكم الدخيل حيث تكشف عهد الاستقلال على ظهور "الدولة الأمة" التي اقتسمت أقاليم "دولة الأمة".

لقد تمخض الاحتلال عن وضع سياسي أصبح فيه الوطن العربي مقسما إلى كيانات قطرية، وهذا الوضع لم يشهد أي تغيير في مرحلة الاستقلال، بل إن استقلال الأقطار العربية -كما يقول محمد عابد الجابري-كان عبارة عن إعادة ترتيب للعلاقات التي ربطت تلك الكيانات بالدول الأوروبية الاستعمارية التي ازدادت قوتها وتطورت أساليب فرض نفوذها.[28] وهذه الخلفية التاريخية الحبلى بالإكراهات العسكرية والسياسية لا شك أنها تضع شرعية الدولة الوطنية الحديثة موضع مساءلة.

قائمة المراجع

- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، 1978.
- أحمد زكريا الشلق، معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الدوحة 1996، ب. ت.
- إدريس الكتاني، المغرب المسلم ضد اللادينية، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب، 1958.
- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ت.
- جرشوني و ج. جانكوفسكي، هوية مصر بين العرب والإسلام 1900-1930، ترجمة بدر الرفاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.
- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، 1935.
- عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990.
- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2012.
- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014، ص79- 115.

- محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، ترجمة هنري رياض وآخرين، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، د. ت.
- مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1978.
- يونان لبيب رزق، وقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1/1999.
- Gudrun Kramer, A History of Palestine, from the Ottoman Conquest to the Founding of Israel, English translation from Germany by Princeton University Press 2008, Published by Princeton University Press 2011.
- Iliya Harik, The Origins of the Arab State System In: The Arab State. Edited by Giacomo Luciani. London. Routledge. First published 1990.
- James Lunt, Hussein of Jordon, a political biography, Macmillan, London, 1989.
- Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore, 1963.

الهوامـــش:

(1) تمثل دراسة إليا حريق نموذجا جيدا لهذه الأطروحة وإن كان الكاتب لا يدعي التعميم على كل الدول العربية حيث يستثني منها تلك التي ظهرت بموجب التسويات التاريخية التي تمت بين القوى الاستعمارية كما هو الحال مع اتفاقية سايكس بيكو. انظر بهذا الخصوص: Iliya Harik, The Origins of the Arab State System In: The Arab State. Edited by Giacomo Luciani. London. Routledge. First published 1990. P.5.

(2) ينظر بهذا الخصوص: محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص155.

(3) ندوة آفاق بناء المغرب العربي، 7-10 فبراير 1984، دار العمل، تونس 1984، ص79.

(4) إدريس الكتاني، المغرب المسلم ضد اللادينية، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب، 1958، ص21.

(5) المغرب المسلم ضد اللادينية، مرجع سابق، ص21-22.

(6) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014، ص79- 115.

[7] نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ت.، ص13.

[8] نهاية حرب التحرير في الجزائر، مرجع سابق، ص22.

[9] المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص159-191.

[10] محمد علي داهش، موريتانيا في مواجهة فرنسا: دراسة في تطور العمل الوطني من أجل الاستقلال، 1905 – 1960، مجلة الآداب والعلوم، جامعة المرج، ليبيا، 1999، ع3، ص75.

[11] Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore. 1963. pp0120-124.

[12] لمزيد من التفاصيل حول هذه الخلفية التاريخية، ينظر: المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص325 -334.

[13] جرشوني و ج. جانكوفسكي، هوية مصر بين العرب والإسلام 1900-1930، ترجمة بدر الرفاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص87.

[14] ينظر مزيدا من التفاصيل في: أحمد زكريا الشلق، معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الدوحة 1996، (لا توجد بيانات الناشر) ص77-197.

[15] محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، ترجمة هنري رياض وآخرين، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، د. ت. ص67-82.

[16] تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، مرجع سابق، 210-237.

[17] إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية، 1978، ص93.

[18] ينظر الوثيقة رقم 1 ضمن الوثائق الملحقة بكتاب عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990. ص316.

[19] تاريخ فلسطين الحديث، مرجع سابق، 318.

[20] حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، 1935، ص178.

[21] Gudrun Kramer, A History of Palestine, from the Ottoman Conquest to the Founding of Israel, English translation from Germany by Princeton University Press 2008, Published by Princeton University Press 2011, p. 148.

[22] جزيرة العرب في القرن العشرين، مرجع سابق، ص214-217.

[23] James Lunt, Hussein of Jordon, a political biography, Macmillan, London, 1989, Introduction, xxix.

[24] يونان لبيب رزق، وقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1/1999، ص118.

[25] العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، 1978، ص276. وينظر تفاصيل مهمة بهذا الخصوص في: جزيرة العرب في القرن العشرين، مرجع سابق، ص233.

[26] مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1978، ص275.

[27] العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، ص50.

[28] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2012، ص12.